

ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر-دراسة تحليلية-

The emergence and evolution of the concept of fair value in international financial accounting and in the financial accounting system of Algeria -Analytical study-

باي مريم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة

Abstract:

This study aims to present the genesis of the concept "Fair Value" and its development in the international and Algerian financial accounting. The most important findings and recommendations are: the necessity of adopting the "fair Value" in the financial accounting system (FAS) despite the huge gap between the FAS and the International financial accounting and the difficulties Algerian institutions are encountering. The Financial accounting system must update the meaning of "Fair Value", establish a terminological standardization, and keep pace with ways of measurement and disclosure of "fair Value".

Key words: Fair Value, American Financial Accounting, International Financial Accounting, Accounting Financial System in Algeria.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والجزائرية، وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها رغم عدم التجانس بين النظام المحاسبي المالي والمحاسبة المالية الدولية ورغم الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية هناك ضرورة لتطبيق النظام المحاسبي المالي لأساس القيمة العادلة كما أنه على النظام المحاسبي المالي تحيين مفهوم القيمة العادلة، توحيد المصطلحات ومواكبة التغيرات الدولية في طرق القياس والإفصاح عن القيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية:

القيمة العادلة، المحاسبة المالية الأمريكية، المحاسبة المالية الدولية، النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

ظهر مفهوم القيمة العادلة لأول مرة منذ سنة 1975م في الأدبيات المحاسبية للولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه لم يتم اعتماده كقاعدة للقياس المحاسبي إلا بعد الظهور والتوسع في استخدام الأدوات المالية، ورغم أنه لم يتم الاعتراف بها كأساس للقياس المحاسبي بعد صدور الإطار المفاهيمي المشترك (الإطار المفاهيمي للمعلومة المالية لسنة 2010م) لمجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي إلا أنه يوجد العديد من المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية وكذا المعايير المحاسبية الأمريكية تسمح باستعمال أساس القيمة العادلة سواء في التقييم الأولي أو التقييم البعدي.

أما في الجزائر فقد ظهر النظام المحاسبي المالي في الجزائر من خلال القانون 11/07 المؤرخ في نوفمبر 2007 م والمرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 م الذي يحدد كيفية تطبيق أحكامه لاسيما ما يتعلق بالإطار التصوري للمحاسبة المالية في الجزائر، والذي أقر بالتكلفة التاريخية كأساس للقياس إلى أن جاء القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 م، الذي حدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، كما أجاز استخدام القيمة العادلة كأساس قياس بديل مسموح به في بعض الحالات و لبعض العناصر فقط، وقد اصطلح عليها في القانون الجزائري والنظام المحاسبي المالي على أنها القيمة الحقيقية وتم تعريفها دون التفصيل في مكوناتها، طرق تقديرها وقياسها.

ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة والمتمثلة في:

ما مدى حاجة النظام المحاسبي المالي لتبني محاسبة القيمة العادلة؟

بالإضافة إلى هذا التساؤل الرئيس يمكن إضافة التساؤلات التالية:

- كيف ظهر وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي؟
 - ماهي مكونات القيمة العادلة؟ وما هي طرق تقديرها وقياسها؟
 - هل يوجد تجانس بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية حول مفهوم القيمة العادلة؟
 - هل توجد ضرورة لتطوير وتحسين النظام المحاسبي المالي لتطبيق القيمة العادلة؟
- وتبرز أهمية هذه الورقة البحثية في أنها تتناول واحدة من أهم المعضلات المحاسبية المعاصرة التي رافقت تطور بدائل القياس المحاسبي في ظل التوسع في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبدوره فقد أجاز النظام المحاسبي المالي استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي لذا يمكن توضيح أهمية هذا البحث من خلال النقاط التالية:
- عدم الاتفاق حول مفهوم القيمة العادلة وتقنيات حسابها.

ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر-دراسة تحليلية-
- عدم وجود مرجعية واضحة في قياس القيمة العادلة وتقديرها في ظل النظام المحاسبي المالي.
وتهدف من بحثنا هذا إلى:

- عرض تطور مفهوم القيمة العادلة طبقا لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي.
- دراسة مدى الحاجة إلى تطوير النظام المحاسبي المالي لتطبيق أساس القيمة العادلة وتحديد طرق قياسها وفق معايير إعداد التقارير المالية الدولية.
وسبق لهذا الموضوع أن تناولته دراسات سابقة نذكر منها:

- دراسة لمصطفى راشد العبادي، ماي 2010 م، تناول فيها مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية-دراسة تحليلية مقارنة- جاءت على شكل مداخلة ضمن الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية¹، أين قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة مباحث بخلاف النتائج والتوصيات، فعرض الباحث في المبحث الأول أسس القياس والإفصاح المحاسبي بمعايير المحاسبة السعودية والدولية، وفي المبحث الثاني مراجعة القيمة العادلة في كل من معايير المحاسبة السعودية والدولية، وفي المبحث الثالث أهمية تطوير معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القياس والإفصاح والمراجعة على أساس القيمة العادلة، وانتهى الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها، وجود فجوة بين معايير المحاسبة السعودية والدولية بشأن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة، فبينما تعتبر معايير المحاسبة الدولية أن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة هو القاعدة وأن القياس والإفصاح على أساس التكلفة التاريخية هو الاستثناء فإن معايير المحاسبة السعودية تتبنى القياس على أساس التكلفة التاريخية، وتجعل القياس على أساس القيمة العادلة في أقل نطاق ممكن ويقتصر على الإفصاح عنه ضمن المعلومات الإيضاحية بالقوائم المالية، كما توجد أيضا فجوة بين معايير المراجعة السعودية والدولية بشأن مراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة، وأنه توجد ضرورة لتعديل معايير المحاسبة السعودية لتبني القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة، وتعديل معايير المراجعة السعودية لتشمل الإرشادات اللازمة لمساعدة المراجعين على مراجعة معلومات القيمة العادلة بالقوائم المالية نظرا لما ينتج عن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة من تحديات تواجه المراجعين في هذا الشأن، وقد أوصى الباحث بذلك في نهاية الدراسة.

- دراسة لروبارت أوبار (Robert obert) تناول فيها "نشأة مفهوم القيمة العادلة في المعايير المحاسبية" جاءت على شكل مقالة نشرت في جزئين
genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables partie 1 (Robert obert , decembre 2009) et genèse du

concept de la juste valeur dans les normes comptables partie 2(Robert obert, janvier 2010)³

وتهدف هذه المقالة إلى تتبع مختلف مراحل ظهور، تشكل وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الأمريكية، المحاسبة المالية الدولية، التوجيهات الأوروبية والمعايير الفرنسية، حيث ظهر هذا المفهوم سنة 1975م ضمن المعيار المحاسبي المالي الأمريكي FAS12 المتعلق بعقارات التوظيف، وقد أصبح من الضروري تحليل التطور التاريخي لمفهوم القيمة العادلة خاصة بعد إصدار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي سنة 2006 م المعيار المحاسبي المالي FAS157 الذي يتعلق بقياس القيمة العادلة ثم تبعه مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية بعرض مسودة مشروع يتعلق بنفس الموضوع.

وقد قسم الباحث مقالته إلى جزئين، استعرض في جزئها الأول ظهور وتشكل مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة المالية الأمريكية ومعايير المحاسبة المالية الدولية، ثم ظهورها في المعايير المحاسبية المالية الأمريكية والدولية الخاصة بالأدوات المالية أما الجزء الثاني فقد خصصه الباحث ليوضح تطور مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة المالية الأمريكية والمحاسبة المالية الدولية وكذلك وضح التوجه إلى التوافق بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس المعايير المحاسبية الدولية نحو هذا المفهوم، ليستعرض في الأخير مفهوم القيمة العادلة كما جاء في المعيار المحاسبي المالي الأمريكي FAS157 ومسودة مشروع مجلس المعايير المحاسبية الدولية المتعلقين بقياس القيمة العادلة.

ليتوصل الباحث في الأخير إلى أن مفهوم القيمة العادلة له تاريخ طويل منذ ظهوره سنة 1975م، حيث استطاع مفهوم القيمة العادلة خلال هذه الفترة أن يظهر ويتطور ويعوض مفاهيم أخرى كمفهوم القيمة السوقية، كما أن أكثر من 50% من المعايير المحاسبية المالية الأمريكية تعتمد رغم ما تعرض له هذا المفهوم من انتقادات.

وقد استفدنا من هاتين الدراستين بتجريب منهج الدراستين على الجزائر وتتبع ظهور، تشكل وتطور مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي وذلك بعد تحيين معلومات الدراستين وظهور المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS13: قياس القيمة العادلة.

- دراسة لسمير الريشاني (2011) تناول فيها: مفهوم قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية - دراسة ميدانية جاءت على شكل مقال منشور⁴، تناول الباحث من خلاله دراسة المفاهيم التي يعتمد عليها قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات في بيئة الأعمال السورية، حيث اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي لاستبيان وزع على عينة عشوائية شملت 50 مفردة من الأشخاص العاملين في تدقيق الحسابات في سوريا استرد منها الباحث 38 استبياناً. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن بيئة الأعمال

ظهر وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر-دراسة تحليلية- السوربة لا توفر كامل الظروف الموضوعية لقياس القيمة العادلة، كما أن قياس القيمة العادلة لا يتم من خلال منهج معين وإنما يتم على أساس معطيات شخصية تفتقد للموضوعية.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الاستنباطي من خلال إجراء دراسة تحليلية تقوم على تتبع القيمة العادلة، استقصائها، تحليلها واستخلاص النتائج بالاعتماد على رصدها في معايير المحاسبة المالية الأمريكية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذا القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 م المتضمن النظام المحاسبي المالي.

ومن أجل الإجابة عن تساؤلاتنا السابقة سنعالج موضوعنا من خلال المحاور التالية:

- ظهور مفهوم القيمة العادلة.
- تطور مفهوم القيمة العادلة.
- أهمية تطوير النظام المحاسبي المالي لتبني أساس القيمة العادلة.

أولاً: ظهور مفهوم القيمة العادلة:

ظهر مفهوم القيمة العادلة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، لذا سيتم التطرق لظهوره لدى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، ثم لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية، وأخيراً لدى النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

1- ظهور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الأمريكية:

ظهر مصطلح القيمة العادلة لأول مرة في عام 1975م، ضمن الفقرة السابعة والعشرين (27) من المعيار المحاسبي الأمريكي رقم FAS 12 والذي يتعلق بمحاسبة عقارات التوظيف، كما عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مصطلح القيمة العادلة لأول مرة في نوفمبر 1976م عند إصدار المعيار المحاسبي الأمريكي رقم FAS 13 والذي يتعلق بالمحاسبة عن عقود الإيجار⁵ حيث عرفت القيمة العادلة لأصل مؤجر في الجزء C من الفقرة الخامسة والتي خصصت للتعريف بالمصطلحات على أنها "السعر الذي يمكن أن يتنازل مقابله عن ملكية أصل بمعاملة تجارية خاضعة لشروط المنافسة العادية بين أطراف حسنة الإطلاع"⁶.

ويتميز هذا التعريف بأنه يتضمن العناصر الثلاث التي سنجدتها قد حافظت عليها جميع التعاريف المستقبلية للقيمة العادلة وهي: المرجعية إلى السوق، شروط المنافسة العادية، الأطراف المستقلة حسنة الإطلاع، حيث تواصل ظهور تعريف القيمة العادلة بشكل متزايد في الكثير والعديد من المعايير المحاسبية الأمريكية والذي سنتطرق له في عنصر لاحق⁷.

2- ظهور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية:

لقد تأخر ظهور مفهوم القيمة العادلة والذي يصطلح عليه باللغة الانجليزية Fair value والفرنسية la juste valeur لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد كان أول ظهور لهذا المفهوم في مارس 1982م ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 16: محاسبة الممتلكات والمصانع والمعدات، حيث عرفت الفقرة السادسة منه القيمة العادلة على أنها: " القيمة التي على أساسها يمكن مبادلة الأصل بين أطراف بائع، مشتري يتوافر لها الرغبة والمعرفة، والتكافؤ في إتمام المبادلة"⁸. ليتواصل ظهور القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية الدولية المستقبلية مع بعض من التعديل في كل مرة إلى أن تم إصدار معيار إعداد التقارير المالية رقم IFRS 13: قياس القيمة العادلة الذي ألغى وعض كل المفاهيم السابقة للقيمة العادلة.

3- ظهور مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي:

لقد حدد التنظيم النظام المحاسبي المالي في الجزائر من خلال القانون 11/07 المؤرخ في نوفمبر 2007م والمرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008م الذي يحدد كيفية تطبيق أحكامه لاسيما ما يتعلق بالإطار التصوري للمحاسبة المالية في الجزائر، والذي أقر بالتكلفة التاريخية كأساس للقياس إلى أن جاء القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م، الذي حدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، حيث نصت الفقرة 1.112 منه على أنه "ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على إتفاقية التكاليف التاريخية، في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة لبعض العناصر إلى مراجعة تجري على ذلك التقييم بالاستناد إلى القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)، قيمة الانجاز، القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة)".⁹ ومن خلال قراءتنا لهذه المادة يتضح أن هناك إقرارا باستخدام القيمة العادلة التي أصطلح عليها في القانون الجزائري والنظام المحاسبي المالي على أنها القيمة الحقيقية وتم تعريفها على أنها: " المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية"¹⁰. ومن خلال هذا التعريف يتضح أن هناك توافقا كبيرا حول مفهوم القيمة العادلة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية رغم عزوف النظام المحاسبي المالي عن استعمال المصطلح العالمي للقيمة العادلة.

من خلال ما تقدم يتضح أن ظهور مفهوم القيمة العادلة كان من خلال المعايير المحاسبية وليس ضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية كما أن هناك تفاوتات زمنية في ظهور مفهوم القيمة العادلة بين المحاسبة المالية الدولية والأمريكية وكذا النظام المحاسبي المالي، وأن هناك توافق كبير حول مفهوم القيمة

ظهر وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر-دراسة تحليلية-

العادلة الذي يتوافر على ثلاث عناصر أساسية وهي المرجعية إلى السوق، شروط المنافسة العادية وأطراف مستقلة حسنة الاطلاع.

ثانيا: تطور مفهوم القيمة العادلة:

ظهر مفهوم القيمة العادلة من خلال المعايير المحاسبية المالية الأمريكية ومعايير المحاسبية المالية الدولية لذا سنحاول عرض تطور هذا المفهوم عن طريق رصد تطوره من خلال ظهوره في المعايير المحاسبية.

1- تطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الأمريكية:

يمكن توضيح تطور استخدام مفهوم القيمة العادلة من خلال رصد ظهوره في المعايير المحاسبية المالية الأمريكية منذ إصدار أول معيار لها إلى غاية إصدار آخر معيار محاسبي مالي أمريكي في جوان 2009م.

الجدول رقم (01): تطور استخدام مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الأمريكية

الفترة	رقم المعيار الذي يستعمل القيمة العادلة	عدد المعايير المصدرة	عدد المعايير التي تستعمل القيمة العادلة	نسبة المعايير التي تعتمد القيمة العادلة
1973- ¹¹ 1979	FAS 12,FAS 13 FAS 15, FAS 19 FAS 23,FAS 26, FAS 28.	28	7	25,00 %
1980- 1989	FAS 35,FAS 38, FAS 39 FAS 40, FAS 41,FAS 45, FAS 60,FAS 61, FAS 63, FAS66,FAS67, FAS 68 FAS 71,FAS 72, FAS77, FAS 80,FAS 81, FAS84, FAS 69,FAS 87 FAS 88, FAS 90,FAS 93, FAS 95 FAS 96,FAS 98,FAS 102 FAS 104.	104	35	33,65 %
1990- 1999	FAS106, FAS10, FAS109, FAS110 FAS111, FAS113,	136	60	44,11 %

			FAS114, FAS115, FAS116, FAS117, FAS118 , FAS 119, FAS121, FAS 122, FAS123, FAS124, FAS125, FAS 126, FAS128, FAS 130, FAS132, FAS 133, FAS134,FAS 135, FAS136.	
%50.60	85	168	FAS138,FAS140 FAS141, FAS 142 FAS 143, FAS 144, FAS145, FAS 146 FAS147, FAS 148, FAS149, FAS 150, FAS153, FAS 155, FAS156, FAS 157, FAS 158, FAS 159, FAS 160, FAS 161, FAS 163, FAS164, FAS 165, FAS 166,FAS 167.	-2000 2009

المصدر: إعداد الباحثة بعد الإطلاع على كل معايير المحاسبة المالية الأمريكية.

بالاعتماد على www.fasb.org : 02/08/2014 à 10:00

من خلال الجدول يتضح أن:

- أكثر من 50% من معايير المحاسبة المالية الأمريكية تعتمد على القيمة العادلة كأساس للقياس بعد ظهورها لأول مرة سنة 1975م.

ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر-دراسة تحليلية-

- لقد تطور مفهوم القيمة العادلة من خلال ظهوره في نص المعايير أو من خلال ملحق مصطلحات التعريفات لأكثر من 50% من المعايير المصدرة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي.

- لقد ظهرت عدة مفاهيم متنوعة للقيمة العادلة لعدة أصول وخصوم (1976م) FAS13 الأصول المؤجرة، (1980م) FAS35 القيمة العادلة للاستثمارات، (1982م) FAS67 الأصول النقدية، (1985م) FAS87 معاشات التقاعد، (1991م) FAS107 الأدوات المالية، (1995م) FAS124 القيمة العادلة للأصول فقط، (1996م) FAS125 القيمة العادلة للأصول والخصوم، (2001م) FAS142 القيمة العادلة للخصوم فقط.

- هناك استعمال كبير لمصطلح القيمة العادلة في عدة معايير دون التطرق لتعريف جديد له واعتماد التعاريف السابقة أو ظهور التعريف بصياغات متشابهة من معيار لآخر.

- توحيد مفهوم القيمة العادلة وإعطاء تعريف شامل وموحد من خلال المعيار المحاسبي الأمريكي FAS157: قياس القيمة العادلة، ليتم إلغاء كل المفاهيم وتعديل كل المعايير التي تعتمد على القيمة العادلة وتعويضها بهذا التعريف "القيمة العادلة هي الثمن أو السعر الذي نحصل عليه من بيع أحد الأصول أو الذي ندفعه لتحويل أحد الخصوم في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"¹².

2- تطور استخدام مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية:

يمكن توضيح تطور استخدام القيمة العادلة من خلال رصد ظهوره في معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية منذ إصدار أول معيار إلى غاية إصدار معيار إعداد التقارير المالية رقم 13: قياس القيمة العادلة، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور استخدام القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية.

الفترة	رقم المعيار الذي يستعمل القيمة العادلة ¹³	عدد المعايير المصدرة	المعايير التي تستعمل القيمة العادلة	نسبة المعايير التي تعتمد القيمة العادلة
1975-14	-	13	0	0%
1980-1989	IAS16, IAS 17, IAS 18, IAS 19, IAS 20, IAS 21 IAS 22, IAS 25, IAS 26, IAS 28	29	10	34,48%
1990-1999	IAS 30, IAS 32, IAS 33 IAS 36, IAS 37, IAS 38 IAS39	39	17	43,59%
2000-2011	IAS 40, IAS41, IFRS ¹⁵ IFRS 2, IFRS 3, IFRS 4 IFRS 5, IFRS 7, IFRS 9 IFRS 10, IFRS 12, IFRS 13.	54	29	53,70%

المصدر: من إعداد الباحثة بعد الإطلاع على جميع معايير المحاسبة المالية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

بالاعتماد على: 05/08/2014 18:00 www.iasplus.com و

www.ifrs.com 05/08/2014 18:00

من خلال الجدول يتضح أن:

- أكثر من 53% من معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية تعتمد القيمة العادلة كأساس للقياس بعد ظهورها لأول مرة في أكتوبر 1981م.

- تكرر ظهور تعريف للقيمة العادلة في أغلب المعايير ولكن بصياغات مختلفة (IAS16, IAS17, IAS19, IAS20) ليتم اعتماد أو تكرار التعريف الظاهر في الفقرة 06 من معيار المحاسبة الدولي IAS16 أو الفقرة 03 من معيار المحاسبة الدولي IAS17.

- بعد إصدار معيار إعداد التقارير المالية IFRS13: قياس القيمة العادلة في ماي 2011 م، تم إلغاء كل التعاريف السابقة للقيمة العادلة واعتماد التعريف الصادر ضمن الفقرة الثامنة (08) منه واعتبار

ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر-دراسة تحليلية-

القيمة العادلة بأنها: "السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس".¹⁶

- هناك تطابق تام بين معيار إعداد التقارير المالية IFRS 13 ومعيار المحاسبة المالية الأمريكي FAS 157 الموسومين بقياس القيمة العادلة.

- من خلال التعريف النهائي للقيمة العادلة وبعد الاطلاع على الفقرات من (11) إلى (26) من

معيار اعداد التقارير المالية IFRS 13 والفقرات (05) إلى (15) من معيار المحاسبة المالية الأمريكي FAS 157 يمكن استخراج العناصر الأساسية المكونة للقيمة العادلة والتي نوجزها فيما يلي:¹⁷

*** الأصل أو الالتزام:** وفق الفقرة 11 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13 فإنه يعتبر قياس القيمة مخصصا لأصل أو إلتزام محدد، وتبعاً لذلك يتعين على الكيان عند قياس القيمة العادلة أن يأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس.

وقد يكون الأصل أو الإلتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة واحدا مما يلي:

- الأصل أو الإلتزام المستقل (أداة مالية، أصل غير مالي...).

- مجموعة أصول أو مجموعة التزامات أو مجموعة أصول والتزامات (وحدة توليد نقد مؤسسة أعمال).

*** المعاملة:** وفق الفقرتين (15) و (16) من معيار إعداد التقارير المالية IFRS 13 يفترض قياس القيمة العادلة أن مبادلة الأصل أو الإلتزام تتم بمعاملة منظمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو نقل الإلتزام في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية، كما يفترض أن معاملة بيع الأصل ونقل الإلتزام تتم في السوق الأصلي للأصل أو الإلتزام، وفي حال غياب هذا الأخير تكون السوق الأكثر ربحا للأصل أو الإلتزام.

*** المشاركون في السوق:** وهم البائعون والمشترون في السوق الأصلي أو السوق الأكثر ربحا للأصل أو

الإلتزام الذين يتمتعون بالخصائص التالية:¹⁸

- الاستقلالية عن بعضهم البعض.

- سعة الاطلاع وامتلاك قدرات فهم معقولة متعلقة بالأصل أو الإلتزام والمعاملة باستخدام كافة المعلومات المتوفرة من خلال بذل الجهود الحديثة والتي تقتضيها العادات والأعراف.

- القدرة على إبرام معاملة للأصل أو الإلتزام.

- الرغبة في إتمام معاملة الأصل أو الإلتزام، أي امتلاك الحافز دون الإلحاح أو الاضطرار بذلك.

وفقا للفقرة 22 من معيار إعداد التقارير المالية IFRS13 فإن الكيان يقيس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض أن المشاركون في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

***السعر:** وفق الفقرة 24 من المعيار إعداد التقارير المالية IFRS13 تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحا) في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر ملحوظا بشكل مباشر أو مقدرا باستخدام أسلوب تقييم آخر.

كما أنه وفق نفس المعيار فإنه يوجد ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة وهي:¹⁹

- منهج السوق: هو أسلوب تقييم يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق التي تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة أصول والتزامات متماثلة أو قابلة للمقارنة مثل "مؤسسة الأعمال".

- منهج التكلفة: هو أسلوب التقييم الذي يعكس القيمة المطلوبة حاليا لاستبدال سعة الخدمة للأصل والتي يشار إليها في العادة بتكلفة الاستبدال الحالية.

- منهج الدخل: هو أسلوب التقييم الذي يحول المبالغ المستقبلية إلى مبلغ متداول واحد ويتم قياس القيمة العادلة على أساس القيمة المشار إليها في توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية. أما مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة فتصنف ضمن ثلاث مستويات وهي:²⁰

- مدخلات المستوى الأول: تتمثل في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتطابقة التي يمكن للكيان الوصول إليها في تاريخ القياس.

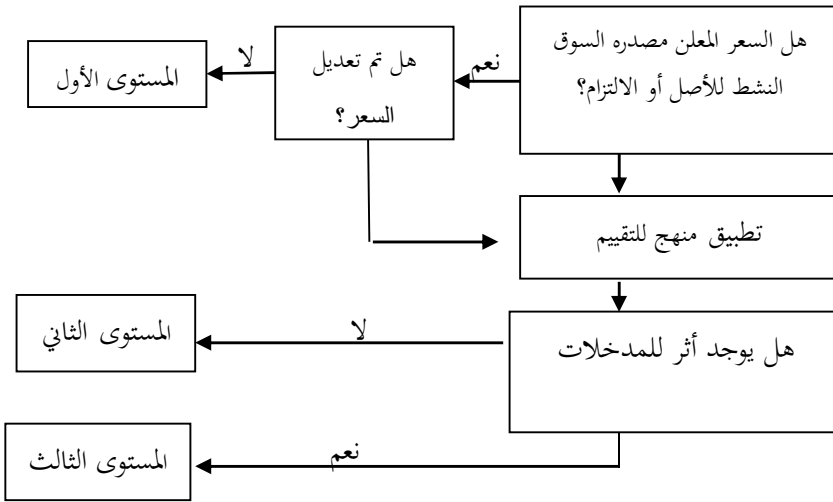
- مدخلات المستوى الثاني: هي المدخلات عدا الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى الأول والتي تعتبر ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر. ويقصد بالمدخلات الملحوظة "المدخلات التي يتم صياغتها باستخدام بيانات السوق".

- مدخلات المستوى الثالث: تتمثل في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام، ويقصد بالمدخلات غير الملحوظة "المدخلات التي لا تتوفر لها بيانات السوق، والتي تتم صياغتها باستخدام أفضل المعلومات المتوفرة بخصوص الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام".

وفقا لمدخلات كل منهج يمكن تمثيل سلسلة القيمة العادلة من خلال الشكل الموالي:

ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر-دراسة تحليلية-

الشكل رقم (01): شجرة القرار لتسلسل القيمة العادلة.



المصدر: 21. International accounting standard Bord: 2009,p08.

من خلال الشكل يتضح أن:

- يمكن تصنيف المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام ضمن مستويات مختلفة لتسلسل القيمة العادلة.
- يعطي تسلسل القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة لمدخلات المستوى الأول على المدخلات الملحوظة للمستوى الثاني والمدخلات غير الملحوظة للمستوى الثالث.
- يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بأكمله في نفس مستوى تسلسل القيمة العادلة.
- يعطي تسلسل القيمة العادلة الأولوية لمدخلات أساليب التقييم وليس لأساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة.

3- تطور مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي:

وردت معايير المحاسبة المالية في الجزائر جملة واحدة في شكل مواد قانونية تضمنها القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م، الصادر ضمن العدد 19 للجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة في 25 مارس 2009م، لذا سنوضح تطورها من خلال رصد الحالات التي يتم فيها اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): تطور مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي.

الفصل	القسم	الفقرة	العنصر المقيم بالقيمة العادلة
الفصل الأول: مبادئ عامة	القسم الأول: إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات.	111.3	المنتجات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية.
		112.1	الاعتراف بالقيمة العادلة كأساس لقياس بدل أساس التكلفة التاريخية حسب بعض الشروط التي يحددها التنظيم.
		112.2	- التقييم الأولي للسلع المكتسبة مجاناً. - السلع المكتسبة (المستلمة) عن طريق التبادل.
الفصل الثاني: قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات	القسم الأول: التثبيتات العينية والمعنوية	121.17	التقييم البعدي لعقارات التوظيف
		121.18	إعادة تقييم عقارات التوظيف في تاريخ إقفال كل سنة مالية.
		121.19	التقييم الأولي للأصل البيولوجي وإعادة تقييمه في تاريخ كل إقفال للسنة المالية.
		121.20	الترخيص بالتقييم البعدي أو إعادة تقييم الأصول العينية بالقيمة العادلة.
		121.21 121.27	الترخيص بالتقييم البعدي أو إعادة تقييم الأصول المعنوية بالقيمة العادلة
	القسم الثاني: أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية) سندات وحسابات دائنة	122.5	- التقييم البعدي للمساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها ضمن الفرض الوحيد وهو التنازل عنها لاحقاً.
121.19		- التقييم البعدي للسندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، حيث تقاس قيمتها العادلة كالتالي: - السندات المسعرة: السعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية، - السندات غير المسعرة: القيمة التفاوضية المحتملة.	
123.7		التقييم الأولي للمنتجات الزراعية وإعادة تقييمها في تاريخ كل إقفال للسنة المالية.	

ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر-دراسة تحليلية-

القسم السادس: القروض والخصوم المالية لأخرى	126.1	الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري
القسم السابع: تقييم المنتجات المالية	127.1	الأعباء والمنتجات المالية.
القسم الخامس: عقود الإيجار - التمويل	135.2	نميز حالتين: يدرج الأصل المؤجر في حسابات أصول ميزانية المستأجر بالقيمة العادلة. يدرج الدين ضمن حسابات المؤجر الصانع أو الموزع للأصل المؤجر بالمبلغ الذي يساوي القيمة العادلة.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على العدد 19 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 25 مارس 2009م.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن:

- رغم تأخر ظهور تعريف أو مفهوم القيمة العادلة (الحقيقية) إلى 25 مارس 2009م، إلا أن النظام المحاسبي المالي تضمن التعريف أو المفهوم القديم للقيمة العادلة لمجلس معايير المحاسبة الدولية حيث عرفها على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية"²².
- من خلال الفقرة 112.1 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م يتضح أنه هناك اعترافا صريحا بالقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بدل أساس التكلفة التاريخية حسب الشروط التي يحددها القانون التنظيمي.

- هناك توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية حول الأصول والخصوم المقيمة بالقيمة العادلة (الأعباء والمنتجات، عقارات التوظيف، الأصول المؤجرة...).

ثالثا: أهمية تطوير النظام المحاسبي المالي لتبني أساس القيمة العادلة

يرجع اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في التقييم الأولي والبعدي في أكثر من 53% من معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وفي أكثر من 50% من معايير المحاسبة المالية لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB وكذا بعض فصول النظام المحاسبي المالي إلى الأسباب الآتية:²³

- إن خصائص جودة المعلومات ليست كلها على نفس الدرجة من الأهمية، وأن ملاءمة المعلومات وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها تمثل الاعتبارات الرئيسية في اختيار طرق قياس الأصول والخصوم،

وأنه من الممكن ترتيب طرق القياس ترتيبا مسبقا على أساس مدى ملاءمتها أو علاقتها بالمعلومات التي يحتاجها المستفيدون الخارجيون الرئيسيون.

- الأثر الايجابي للقياس والافصاح على أساس القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية ومدى ملاءمتها ومنفعتتها لمستخدمي القوائم المالية وهو ما توصلت اليه العديد من الدراسات والأبحاث العلمية، والتي يمكن عرض نتائج بعض هذه الدراسات فيما يلي:

* إن أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة بالتكلفة التاريخية نظرا لوجود علاقة ايجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية.

* أن الافصاح على أساس القيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملاءمة وذات قوة تفسيرية أكبر بالمقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.

* أن القياس والافصاح على أساس القيمة العادلة يساعد الكيانات على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.

* أن معلومات القيمة العادلة تؤدي الى الارتقاء بالمحتوى الاعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة لتوفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الادارة في إدارة أموال الكيان.

* أن القياس على أساس القيمة العادلة يجعل معلومات القوائم المالية أكثر ملاءمة وقابلية للمقارنة من أساس التكلفة التاريخية.

* أن القياس على أساس القيمة العادلة يزيد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

- أن القياس والافصاح على أساس القيمة العادلة لم يعد مقتصر على معايير المحاسبة المالية الدولية بل أخذت به معظم معايير المحاسبة في الدول المتقدمة والنامية.

مما تقدم يتبين أنه رغم ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأساس القيمة العادلة غير أنها تواجه العديد من الصعوبات في تطبيقه نذكر منها:

- غياب أسواق عميقة ونشطة للأصول والخصوم التي يسمح القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م بقياسها بالقيمة العادلة.

- وجود فراغ قانوني حول كيفية ومنهج قياس القيمة العادلة في الجزائر.

- صعوبة توحيد طرق القياس بين الكيانات المحاسبية ككل، وحتى على مستوى الكيان الواحد نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من منطقة إلى أخرى.

ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر-دراسة تحليلية-
- الفجوة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي وتحفظ هذا الأخير على تطبيق أساس القيمة العادلة واعتماد التكلفة التاريخية فقط.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن إضافة بعض الصعوبات الأخرى منها:²⁴

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل الاحتكار أين يتحكم بائعو العقارات في قيمها السوقية.

- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بإجراء إصلاح جاد وعميق في النظام المالي ذلك أن الأسواق المالية المتطورة ومن خلال الأدوات المالية ساهمت كثيرا في تطوير أساس القيمة العادلة.

- مكانة أو دور البورصة: بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات الاقتصادية ما زال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي وحدائث هذا السوق، بالرغم من محدودية هذه العملية إلا أنها أرسدت ثقافة جديدة قادت إلى بروز عدة إشكالات محاسبية مرتبطة بالمحيط الجديد.

- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفير معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قتلها.

خاتمة:

من خلال الدراسة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- أن الإطار المفاهيمي المشترك لمجلس معايير المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة المالية الدولية أغفل أساس القيمة العادلة ولم يقر أو يعترف بها كأساس للقياس المحاسبي إلا أن مفهوم القيمة العادلة عرف تطورا كبيرا من خلال ظهوره بشكل واسع وكبير في معايير إعداد التقارير المالية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية.

- أن القياس والافصاح على أساس القيمة العادلة يزيد من جودة خصائص معلومات القوائم المالية وهو ما يتطلب بالضرورة تبني أساس القيمة العادلة.

- أن النظام المحاسبي المالي منذ ظهوره اهتم بتعريف هذا المفهوم وسمح به كأساس قياس بديل للتكلفة التاريخية لبعض الأصول والخصوم.
- عدم وجود تجانس بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية والأمريكية فبينما تعتبر هذه الأخيرة أن القياس على أساس القيمة العادلة هو القاعدة وأن القياس على أساس التكلفة التاريخية هو الاستثناء، نجد أن النظام المحاسبي المالي يقر التكلفة التاريخية كقاعدة وأساس القيمة العادلة هو الاستثناء.
- هناك تأخر كبير في النظام المحاسبي المالي في مواكبة التغيرات العالمية وتحيين المفاهيم الخاصة بالقيمة العادلة.
- لا تتوفر البيئة الاقتصادية المناسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطبيق أساس القيمة العادلة رغم أن القياس والانصاح وفق هذا الأساس يزيد من جودة خصائص معلومات الكشوف المالية. وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- ضرورة توفير بيئة اقتصادية مناسبة للكيانات المحاسبية وتشجيعها على تطبيق أساس القيمة العادلة.
- ضرورة إجراء إصلاح جاد وعميق في النظام المالي ذلك أن الأسواق المالية المتطورة ومن خلال الأدوات المالية ساهمت كثيرا في تطوير أساس القيمة العادلة.
- ضرورة تحيين مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع التغيرات الدولية.
- ضرورة إصدار تنظيم خاص بمفهوم القيمة العادلة وكيفية قياسها يتوافق مع معيار اعداد التقارير المالية الدولية IFRS13.

هوامش وإحالات

¹ مصطفى راشد العبادي، مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح والمراجعة بالقوائم المالية-دراسة تحليلية مقارنة-الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، 18 - 19 ماي 2010.

²Robert obert , genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables partie 1, revue française de comptabilité n°427, décembre 2009,pp 23-26.

³Robert obert , genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables partie 2, revue française de comptabilité n°428, janvier 2010,pp 30-34.

⁴ سمير الريشاني: مفهوم قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية -دراسة ميدانية-مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص ص 29-58.

⁵ Robert obert , **op cit** ,p23.

⁶ Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standards 13: Accounting for Leases, Norwalk, Fairfield County, Connecticut, United States, 1976, p06.

⁷ Robert Obert,op cit, p23.

⁸ International Accounting Standards Board, International Accounting Standard 16: Accounting for Property, Plant and Equipment, London, United Kingdom, 1982, p06.

9 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص06.

10 المرجع السابق، ص87.

11 تاريخ إصدار أول معيار محاسبي مالي أمريكي.

¹² Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standards 157: Fair Value Measurements, Connecticut, United States, 2006, p05.

¹³ نظرا لحصول تعديلات كثيرة على المعايير أو إلغاء البعض منها فقد تم تصنيف المعايير بحسب تاريخ أول

ظهور لها.

¹⁴ 1975م تاريخ إصدار أول معيار محاسبي دولي وهو معيار المحاسبة الدولي رقم(1): الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

¹⁵ منذ سنة 2002م تغيرت تسمية معايير المحاسبة المالية الدولية IAS إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .IFRS

¹⁶ International Accounting Standards Board, International Financial Reporting Standard 13: Fair Value Measurement, London, United Kingdom, 2011, p08.

¹⁷ Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standards 157, op cit, pp05-11 ; et International Accounting Standards Board, International Financial Reporting Standard 13, op cit, pp11-26.

¹⁸ [http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/TechnicalLine_BB2147_FairValue_16June2011/\\$FILE/TechnicalLine_BB2147_FairValue_16June2011.pdf](http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/TechnicalLine_BB2147_FairValue_16June2011/$FILE/TechnicalLine_BB2147_FairValue_16June2011.pdf) , Ernst and young, Fair value measurement A closer look at the converged guidance, 20 august 2014 at 20:00 gmt.

¹⁹ مجلس المعايير المحاسبية الدولية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ، إطار المفاهيم و المتطلبات، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012، ص ص 492أ - 493 .
²⁰ المرجع السابق، ص ص 492أ-494.

²¹ International accounting standard Board: IFRS practice issues: fair value hierarchy, KPMG, United Kingdom, 2009, p08.

²² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 87.

²³ مصطفى راشد العبادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-37.

²⁴ العمري أصيلة وبروبة إلهام، تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي في الجزائر، بين مساهمتها في ضمان معلومة محاسبية جيدة وعوائق تكيفها في البيئة الجزائرية-دراسة تحليلية لآراء عينة من محافظي الحسابات لولاية بسكرة، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات -اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري على ضوء التجارب الدولية-جامعة ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014، ص 321.